اقتصاد المعرفة في الجزائر

تتبع مسار وتحليل واقع

(دراسة مقارنة مع الدول العربية)

أ. بوالقدرة نزيهة

جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر

مستخلص:

عصر المعرفة قائم على مجتمع واقتصاد المعرفة، يتميز عما سبقه من عصور في أسس بنائه وخصائص اقتصاده، وفي مصادر ثروته وقوته، وفي نوعية العمالة فيه، وفي نوعية التعليم فيه، وفي أساليب الحياة، وفي طبيعة العلاقات سواء بين الأفراد والمؤسسات أو بين المجتمعات والدول، كما أن المعرفة أصبحت معيارا لتقدم الاقتصادات، وقوة ناعمة، وسلاحا اقتصاديا بيد من يمتلكها.

وبتغير مصادر الثروة تغيرت مفاهيم تحديد مقاييس التنمية للدول من التركيز على الموارد التقليدية (الآلات والطاقة) إلى التركيز على الموارد الحديثة (المعرفة)، وغدت المعرفة انتاجا واكتسابا وتوظيفا المسار الذي يحقق التقدم، ومفتاح الإنتاجية والتفوق على كل المستويات، فالمعرفة على مستوى المنتج تخلق ميزة تنافسية، وعلى مستوى الأسواق توفر المنافسة، وعلى مستوى الدول تعزز التنافسية والانجاز الاقتصادي.

وفي ظل اتساع انتشار الاقتصاد المعرفي باتت الدول تنقسم إلى دولاً معرفية واستهلاكية وأخرى ساكنة، وهو ما يدفع لتتبع مسار اقتصاد المعرفة في الجزائر بشكل خاص ومقارنته مع الدول العربية، لمعرفة حجم وقوة وفاعلية وكثافة وجودة المعرفة التي تمتلكها الجزائر ومدى قدرتها في تحويل هذه المعارف إلى ثروات وأصول منتجة للأموال، مع التعرف على واقع الجزائر والدول العربية ضمن اقتصادات القائمة على المعرفة بناءا على مؤشرات البنك الدولي.

ومن خلال المنهج الوصفي والمقارن توصلت الدراسة إلى الأسباب الكامنة التي تحول دون تقدم الجزائر والدول العربية في اعتماد اقتصاد المعرفة وهي بشكل أساسي راجعة لغياب الرؤية الاستراتيجية والإرادة السياسية والمجتمعية، وأشارت النتائج إلى أسباب أخرى تحول دون ذلك، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها إيلاء الاهتمام بتعزيز مقومات النجاح في تطبيق مفاهيم هذا الاقتصاد.

كلمات مفتاحية: اقتصاد المعرفة، الفجوة المعرفية، مؤشرات اقتصاد المعرفة، الجزائر.

The abstract:

The era of knowledge is based on the society and the knowledge economy, it is distinguished from the previous ages in the foundations of its construction and the characteristics of its economy, in the sources of its wealth and strength, in the quality of its employment, the quality of education, the ways of life, the nature of relations between individuals and institutions. The Knowledge has become a standard for the progress of economies, a soft power, and an economic weapon in the hands of those who own it.

By changing the sources of wealth, the concepts of determining the development measures of countries have changed from focusing on traditional resources (machinery and energy) to focusing on modern resources (knowledge). The knowledge has become the production, the acquisition and the employment, the path to progress, the key to productivity and excel at all levels. The Knowledge at the product level creates a competitive advantage, at the level of markets providing competition, and at the level of countries that promote competitiveness and economic achievement.

As the knowledge economy expands, countries are divided into knowledgeable consuming countries and static countries. This leads to the continuation of the knowledge economy in Algeria in particular in comparison with the Arab countries to know the size, the strength, the effectiveness, the density and the quality of knowledge possessed by Algeria and its ability to transform this knowledge into wealth and productive assets. With the recognition of the reality of Algeria and the Arab countries within the knowledge-based economies based on World Bank indicators.

Through the descriptive and comparative approach, the study found that the causes that prevent the progress of Algeria and the Arab countries in adopting the knowledge economy lie mainly due to the lack of the strategic vision, the political and the community will.

The results indicated other reasons that prevent this and the study recommended a number of recommendations the most important one is to pay attention to strengthening the elements of success in the application of the concepts of this economy.

Key Words: The knowledge economy, the knowledge gap, the knowledge economy indicators, Algeria.

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة من بداية القرن الواحد والعشرين تغيرات سريعة ومتلاحقة انعكست آثارها على المحيط الاقتصادي والتي تمثلت في زيادة حدة التنافسية العالمية وزوال القيود والحواجز التجارية والمكانية والزمانية بفعل منظمة التجارة العالمية وثورة المعلومات والاتصالات، وهو الأمر الذي يدفع بالاقتصاد الجزائري إلى ضرورة إجراء تعديلات هيكلية في أساليب استخدام وتوظيف موارده وخاصة المعرفية لمواجهة هذه التحديات.

الاقتصاد الجزائري جزء من المنظومة الاقتصادية الدولية فهو يؤثر ويتأثر بها، وهو اقتصاد يستمد قوته الدافعة من صناعة النفط والموارد الطبيعية، ومن المعروف أن هذا المصدر الطبيعي للدخل هو ثروة ناضبة ومصدراً غير مستدام وقابلا للنفاذ عاجلاً أم أجلاً، أو هو عرضة لتقلبات الأسعار وانخفاضها، أو هو عرضة للاستغناء عنه -بنسب متفاوتة-نتيجة التقدم التكنولوجي والعلمي في مجالات علوم الطاقة البديلة والمستدامة. وبالتالي عليها أن تستغل عوائدها الريعية استغلالا أمثلا لبناء نهضتها وتطورها بالإعتماد على ثروة لا تنضب قائمة على مصادر متجددة متمثلة في المعرفة.

وقد استهدفت خطة التنمية في برنامج لانعاش الاقتصادي 2014مشاريع التحول بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى إقتصاد معرفي يعتمد على التقنية والمعلوماتية للإسراع بمعدلات نموه للحاق بمسار التنمية والتقدم والتفاعل مع التوجهات العالمية.، ولما كانت التنمية تعتمد حاليا على تطبيق نموذج الاقتصاد المعرفي، فإن المنطق الصحيح يتطلب ضرورة الإسراع بمعدلات بناء ونمو وتنمية أركانه كما ونوعا وذلك من أجل جني ثمار التحول لإقتصاد المعرفة مع تعظيم الإستفادة من العوائد البترولية الراهنة قبل أن يتلاشى مردودها من جراء نفاذ المخزون الطبيعي أو انخفاض أسعاره، والتي تخلف آثار سلبية على التحول نحو هذا

النموذج من خلال فقدان المورد المالي الممول لهذا التحول، وهذا التوجه هو صوب احتلال الاقتصاد الجزائري مكانة لائقة على خريطة المعرفية التنافسية العالمية.

وفيما تسعى الجزائر إلى الاندماج في مجتمع واقتصاد المعرفة، فإن الواقع والمؤشرات ذات العلاقة يدعوان إلى المزيد من القلق. وتبيّن مؤشرات المعرفة واقتصادها التي يعدها البنك الدولي، تواضع التطور في أداء الجزائر واستمرار حدة الفجوة بين الجزائر و الدول العربية من جهة ودول العالم من جهة أخرى في مؤشري المعرفة واقتصاد المعرفة خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2012. وعلى الرغم من التقدم الذي حققته الجزائر في بعض مؤشرات المعرفة، فإنّ مؤشر اقتصاد المعرفة للعام 2012م يقل كثيرا عن مؤشر اقتصاد المعرفة لدول العالم. وتبيّن مجمل البيانات المتوفرة أن تقدم الجزائر نحو اقتصاد المعرفة وتقليص الفجوة المعرفية ما زال ضئيلا، مع ما يرافق ذلك من متطلبات وتحديات وطموحات.

وبناء عليه، فإن الدور الرئيس الذي يُمكن أن تصبوا الجزائر إليه في سبيل تحقيق نهضتها والتقدم في مسيرتها التنموية هو الاندماج في اقتصاد المعرفة، كان أساس هذه الدراسة حتى يمكن متابعة تطور مسار للجزائر في الارتقاء باستعداد اتها لتجهيز مرتكزات (KE) لتحقيق التحرك المطلوب للإدماج في (KE).

مشكلة البحث:

من خلال ما سبق تظهر مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيسي:

"ما واقع استعداد الاقتصاد الجزائري والدول العربية للتحول نحو اقتصاد المعرفة؟ وما مدى التقدم الحاصل في مسيرة تحوله، مع تحديد مقدار الفجوة المعرفية للجزائر بالمقارنة مع الدول العربية؟

وتحاول هذه الدراسة من خلال هذه الإشكالية الإجابة على التساؤلات الآتية:

I. ما هي المضامين الفكرية المحتضنة لاقتصاد المعرفة؟ وما أهم مرتكزات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجزائر؟

II. ما هو موقع تطور اقتصاد الجزائر والدول العربية في مؤشرات اقتصاد المعرفة مقارنة بدول العربية فيما بينها؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية يتم ادراج الفرضيات التالية:

- تقدم الجزائر والدول العربية في مسار (KE) مرتبط بمدى توفر أركان هذا الاقتصاد.
- يتأثر تطور اقتصاد الجزائري والدول العربية باتجاه (KE) بتطور مجموعة مرتكزات أساسية بشكل متزامن ومتوازن.

أهمية البحث:

تتركز أهمية هذا البحث في أنه لا يوجد خيار للجزائر والدول العربية إلا السير في طريق تأسيس الاقتصاد المعرفي، و أنهم لا بد لهم من بناء ووضع رؤية مستقبلية لتحقيقه على غرار الدول الناشئة التي أثبت التجارب أن العامل الأساسي في تحقيق نهضتها هو اندماجها بشكل فعال في هذا الاقتصاد، فضلا عن أن الدول المتقدمة قد استكملت عملية التحول إلى مجتمع واقتصاد المعرفة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ورغبة في الاستفادة من تجربة الدول السابقة في هذا الانتقال، تجتهد الجزائر والدول العربية لتغيير سياساتهم الاقتصادية لتحقيق هذا التوجه، مدركين أن هذا التحول أصبح ضرورة، تمليها متطلبات النمو والتطورات الدولية التي تغير فيها مفهوم التنافسية العالمية ليصبح قائما على أساس المعرفة بدلا من المزايا التفاضلية.

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة تقويم وتحليل مسار تطور الاقتصاد الجزائري واقتصاديات الدول العربية في مجال اقتصاد المعرفة، ويتضمن ذلك ضرورة التعرّف على مدى تطورها واستعدادها في مجالات عديدة تتمثل في الحوافز الاقتصادية

والابداع والتعليم والموارد البشرية تقنية المعلومات، وهي بمعنى آخر تدور حول أركانه الأساسية.

منهجية الدراسة :

استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات الخاصّة بمتغيّرات ومؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفي والمؤشرات الفرعية في الجزائر والدول العربية للفترة الزمنية(2000م-2012م). كما تم الاستعانة بالأسلوب المقارن لتعرّف على وضع الجزائر مع اقتصاديات الدول العربية وفقا للبيانات المتاحة للبنك الدولي. مع الاعتماد على منهج البنك الدولي المحدّد لإطار اقتصاد المعرفة على أساس أنّه منهج متكامل الى حدّ ملائم. وكذلك تم استخدام المصادر الثانوية المتمثلة في المعلومات التي ثم الحصول عليها من الكتب والمجلات والمواقع الالكترونية.

حدود الدراسة:

أ. الحدود المكانية :الاقتصاد الجزائري واقتصاديات الدول العربية –تقويم مدى التقدم في (KE) و أركان (KE)

ب. الحدود الزمانية :1995 م إلى 2012م كآخر اصدار للبنك الدولي.

أولا – الاطار النظري: المضامين المعرفية المحتضنة لاقتصاد المعرفة

يمثل موضوع اقتصاد المعرفة رافدا معرفيا جديدا، سواء على صعيد النظرية الاقتصادية والأطر الفكرية، أو على مستوى التطبيقات العلمية، فهو اقتصاد يشق طرقاً جديدة في التاريخ الإنساني، ويقدم كل يوم تطورات مذهلة سواء على الصعيد التقني الصرف، أو على صعيد التغيرات البنيوية العميقة التي تظهر وتتبلور كل يوم.

ففي أغلب فترات القرن العشرين كان هناك شكل جديد من الرأسمالية الذي تطور ببطء وتجاوز الرأسمالية الصناعية، ويقدم هذا الجزء أهم المضامين الفكرية المحتضنة لاقتصاد المعرفة، فضلا عن التعريف باقتصاد المعرفة.

1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

أصبح اقتصاد المعرفة بمثابة الإستراتيجية الفعالة للتنمية في معظم الدول المتقدمة والنامية على حدً سواء، وانتشرت الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة بهذا الاقتصاد بشكل كبير نسبياً، وبالرغم من هذا لا يوجد تعريف مقبول على نطاق واسع للاقتصاد القائم على المعرفة. ويستند النجاح الاقتصادي بشكل متزايد في ظل اقتصاد المعرفة على الأصول غير الملموسة مثل المعارف والمهارات والإمكانات المبتكرة كمورد رئيسي لميزة تنافسية، ويعتبر أن المعلومات والمعرفة هي في صلب النمو الإقتصادي والتنمية وبالتالي فهي مصدر حيوي للمهارات[1].

للوقوف على تعريف شامل يوضح مصطلح اقتصاد المعرفة يجب في البداية الوقوف على مفهوم المعرفة ذاتها كما قال سميث (Smith)من الضروري للاقتصاديين أن تدرس في البداية وبعناية مسألة ما هي المعرفة في اقتصاد المعرفة[2].

وعلى هذا تعرف المعرفة على أنها :" تلك التي يتم إنتاجها من طرف قطاع متخصص عبر وظيفة إنتاجية تمزج العمل المؤهل برأس المال وأن ناتج هذا القطاع يتمثل في المعلومات التي يتم تداولها في السوق".[3]

كما أنها تعرف" بتلك الأفكار والمفاهيم التي تصل إليها كينونة معينة فرد أو مؤسسة أو مجتمع؛ والتي تستخدم لاتخاذ سلوك فعال نحو تحقيق أهداف الكينونة"، وهي أيضاً" حاصل جمع البيانات والمعلومات والمهارات والخبرات والممارسات والإدراك الكامل .للعلاقات والعمليات والإبداعات ".[4]

بينما يُعرَّف الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه: " الاقتصاد المتمكن من إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها وهو الذي تكون فيه المعرفة العامل الرئيس في النمو وتكوين الثروة والتوظيف في مختلف القطاعات التنموية، ويشكل رأس المال البشري ركيزته الأساسية للابتكار والإبداع وتوليد الأفكار الجديدة، وذلك بالاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات كأداة مساعدة "[5].

وهو أيضا: [6]"النظام الذي يستخدم لتحديد النظام الإقتصادي القائم على إنشاء المعرفة ونشرها واستخدامها من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد والمجتمع من أجل التوصل إلى نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها "

وهو أيضاً: [7]" نشر المعرفة وانتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، والاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية على مختلف القطاعات الإنتاجية، أما فيما يتعلق بمحفزات الاقتصاد المعرفي فتتمثل في العولمة وانتشار الشبكات مما أدى إلى زيادة انتقال المعلومات بشكل أسرع وإتاحته للجميع".

و يقدم اقتصاد المعرفة على أنه الاقتصاد الذي يتم فيه إنتاج السلع والخدمات المعتمدة على نشاطات المعرفة المكثفة التي تساهم في تسريع التكنولوجيا والتقدم العلمي، اعتماداً على القدرات الفكرية بدلا من الثروات المادية والطبيعية، مع دمج جهود التحسين في كل مرحلة من عمليات الإنتاج عن طريق البحث والتطوير والعلاقة مع الزبائن التي تنعكس إيجابياً على تزايد الناتج المحلي الإجمالي[8]

2- خصائص اقتصاد المعرفة:

يتم الاشارة إلى "اقتصاد المعرفة" إلى اعتباره فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وهو الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، ويعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واستخدام الابتكار والرقمنة.

وبُناءً عليه، يتسم "اقتصاد المعرفة" بمجموعة من الخصائص، لعل من أهمها[9]:

أ. أنه كثيف المعرفة ويرتكز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري؛

ب. اعتماد التعلم والتدريب المستمرين، بما يضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة؛

ت. توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعَّال، لبناء نظام معلوماتي فائق السرعة والدقة والاستجابة؛

ث. انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية؛

ج. تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية، وكذلك ارتباط اقتصاد المعرفة بالذكاء وبالقدرة الابتكارية والخيال، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والمبادرة لتحقيق ما هو أفضل.

ويرى كالبريث (Galbreath) أن خصائص المعرفة تتمثل فيما يلي[10]:

أ. العولمة: التي تعني أن سوق العمل لم يعد مقصورا داخل البلد بعينه، كذلك الانترنيت أوجد اقتصاد بلا حدود،أصبح إيقاع العمل مستمرا على مدار الساعة وأصبح الحد الأدنى لساعات العمل 24 ساعة في اليوم؛

ب. التكيف الموسع لموافقة رغبات الزبائن: وهذا لم يعد يرتبط بالميزة التنافسية بين المؤسسات ولكن التركيز على المنتج الذي يفي باحتياجات العميل؛

ت. نقص الكوادر والمهارات البشرية: في ضوء النمو الاقتصادي الحالي هناك العديد من الوظائف لا تجد من يشغلها وهذا يتطلب انفتاح سوق العمل حيث المهارات غير المتوفرة في بلد ما يمكن إيجادها في بلد آخر وذلك من خلال الشبكات الالكترونية؛

ث. التركيز على خدمة المستهلك: إن التنافس العالمي، والانترنت، وتحرير التجارة، وزيادة إمكانية الوصول لمعلومات، وتعدد الموزعين أصبحت عوامل قوة في يد

المستهلك حيث أصبح المستهلكون هم أصحاب القرار والرأي وهذا يجعل مبدأ خدمة المستهلكين هو الذي سيميز الشركات في القرن الحالي؛

ج. خدمة الخدمات الذاتية: من أفضل الوسائل لخدمة الزبائن والأكثر جدوى هي تطبيقات (الخدمة الذاتية مثل أنظمة الاستجابة الضوئية والشبكات العنكبوتية والتي يستطيع الزبون من خلالها تقديم الخدمة لنفسه ؛

ح. التجارة الإلكترونية: بدأت الخدمات وعمليات البيع التقليدية تستبدل بالتجارة الالكترونية وهذا غير مجالات التوظيف المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات لأن الخدمات في غالبيتها أصبحت خدمات ذاتية بيف الشركات والمؤسسات؛

خ. انتهاء ظاهرة التوظيف مدى الحياة(مؤسسة في واحد): و هو ما يعني أن المؤسسات المستقبلية ستكون من عدد محدود من الموظفين والإدارات الأساسية بمعنى آخر اعتماد المؤسسات على العمل عن بعد؛

د. الحاجة للتعلم مدى الحياة: ستكون الحاجة للتربية والتعلم المستمر بين متطلبات جوهرية للحفاظ على قدرة الفرد للبقاء في عمله كقوة عمل منتجة.

3- الظاهر الملازمة للاقتصاديات المرتكزة على المعرفة :

تتكون من ظاهرة مزدوجة وهي[11]:

الظاهرة الأولى: نزعة طويلة مرتبطة بزيادة الموارد المخصصة لإنتاج المعارف ونقلها(تعليم، تدريب، أبحاث وتنمية، تنسيق اقتصادي)، حيث كان يمثل نمو رأس المال المادي في ساعة العمل ثلثي نمو إنتاجية العمل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بينما هو فقط بين ربع وخمس هذا النمو في القرن العشرين والباقي لصالح الرأسمال غير المادي(تعليم، تدريب، نشاطات الابتكار إلخ) من بين عوامل الإنتاج.

الظاهرة الثانية: والمتمثل في الحدث التكنولوجي الهام جدا-بروز وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، تعزز ازدها النشاطات المكثفة في مجال المعرفة من خلال تأثيراتها الرئيسية الثلاثة في الاقتصاد:

أ. هذه التكنولوجيا الجديدة تسمح بدر أرباح مهمة في الإنتاجية في مجال معالجة المعارف المرمزة وتخزينها و تبادلها؛

ب. إنها تعزز توليد نشاطات جديدة كوسائل الإعلام المتعددة، والتجارة الالكترونية والبرمجيات؛

ت. إنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية جديدة مرتكزة على الاستغلال الأفضل للمعلومات (من حيث التوزيع والنشر).

ومن ظواهر الاقتصاد المبني على المعرفة أ يضا عدة ظواهر أخرى يمكن جمعها في[12]:

أ. سرعة توليد ونشر واستثمار المعرفة؛

ب. زيادة في البيئة التنافسية العالمية؛

ت. زيادة أهمية ودور المعرفة والابتكار في الأداء الاقتصادي وفي تراكم الثروة؛

ث. تحرير التجارة، وتزايد نسبة التكنولوجيا في الصادرات؛

ج. عولمة الانتاج؛

ح. زيادة دور التعليم والتدريب.

4- عناصر اقتصاد المعرفة:

يتضح مما سبق بأن اقتصاد المعرفة ليس مبنياً على القاعدة المعرفية فقط ولكنه اقتصاد يتجاوب بالدرجة الأولى مع المتطلبات والمتغيرات في السوق العالمية، لذا فإنه يتكون من عناصر أساسية متكاملة مترابطة أبرزها[13]:

أ. قوة بشرية مؤيدة: المجتمع هو أكبر قاعدة لدعم اقتصاد المعرفة فهو المستهلك لهذه المعرفة، وهو المستفيد من ثمراتها ولذلك كلما كان تأكيد المجتمع على هذه

الفوائد واستحسانه لنتائجها، فإن مردودها سيكون إيجابياً من ناحية التقدم والإبداع والتطور.

ب. وجود مجتمع تعلمي: المجتمع يعد أفضل البيئات لنمو اقتصاد المعرفة فعلى الأفراد مسؤولية التطوير والإبداع والتقدم، وإذا لم تتهيأ للأفراد فرص التعلم فإن اقتصاد المعرفة سيبقى متأخراً عن التطور المرجو.

ت. توافر منظومة بحث وتطوير فاعلة: أن توافر هذه المنظومة المتقدمة يشكل أحد المتطلبات الضرورية لاقتصاد المعرفة لأنه بغيرها يعني غياب التخطيط والتوجيه والتقويم والتطوير.

ث. تهيئة عمال معرفة وصناعها: أن يكون لديهم معرفة وقدرة على التساؤل والربط والابتكار في المجال المعرفي.

ج. إيجاد الربط الالكتروني الواسع: أن المعرفة تحتاج إلى وسائل انتقال وأن بروز مفهوم اقتصاد المعرفة ارتبط وجوده بالإنترنت وسهولة الاتصال والوصول إليه فإذا تحقق كل ذلك تحققت أولى الخطوات نحو تنفيذ متطلبات عصر اقتصاد المعرفة.

ح. مصداقية المعرفة: حيث تأخذ المعرفة مصداقية أكبر وتعدداً أوثق بالتواصل مع الآخرين في أنحاء العالم لنشر ثقافة المجتمع المتعلم فكراً وتطبيقاً في المؤسسات المجتمعية المختلفة لأن المعرفة في كينونتها هي تفاعل المعلومات واستخدامها وتنميتها وتأصيلها.

ثانيا – مرتكزات ومؤشرات اقتصاد المعرفة :

1- الركائز الرئيسة لاقتصاد المعرفة[□□]:

قدّم البنك الدولي إطاراً متكاملاً لقياس وتقويم أداء الاقتصادات المختلفة، من حيث تحوّلها إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، يُمكن في ضوئها الوقوف على مدى تقدّم

الدولة نحو بناء اقتصاد المعرفة قياساً بالدول الأخرى .وقد اشتمل هذا الإطار على أربع ركائز أساسية، هي التعليم والتدريب، البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، منظومة الابتكار والتجديد (أي البحث والتطوير)، والنظام المؤسسي والحوافز الاقتصادية (WB،2011).

أ. التعليم والتدريب :حيث تنشأ الحاجة في الاقتصاد المعرفي إلى وجود قوة بشرية متعلّمة وذات مهارات عالية من أجل توليد ونشر استخدام المعرفة .وتشمل هذه الركيزة التعليم الابتدائي والثانوي والتدريب المهني، والتعلّم الإلكتروني، والتعليم العالي، والتعليم المستمر.

ب. البنية التحتية للمعلومات والاتصالات :وتنصرف إلى وجود بنية أساسية متطوّرة للمعلومات والاتصالات يتم فيها استخدام إمكانات الحاسب الآلي والإنترنت وتقنية المعلومات وأجهزة الاتصال الحديثة مما يُمكن الأفراد والباحثين من الوصول إلى المعلومات والمعارف من كافة أنحاء العالم. وتشمل هذه الركيزة الاستثمارات المطلوبة لبناء تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامها في شتي نواحي الاقتصاد من خال التطبيقات الإلكترونية، مثل الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني ... إلخ.

ت. الابتكار والتجديد: ويتمثل في وجود شبكة من مراكز الأبحاث، والجامعات، والشركات الخاصة لابتكار تقنيّات ومعارف جديدة، والاستفادة من المعارف العالمية وتطويعها وفقاً للاحتياجات المحلية. ويتطلب ذلك وجود دعم عام للابتكار والعلوم، ووجود بنية تحتية ومؤسسية لنشر التقنية وتدعيم الأنشطة البحثية المتقدّمة، كما يقتضي تطبيق هذه الركيزة بنجاح وجود ما يُسمّي بالمنظومة الوطنية للابتكار، والتي تتفاعل في إطارها المنظمات والمؤسسات المختلفة على النحو الذي يُعزز فاعلية تنفيذ النشاط الابتكاري ويُحوّل البحوث إلى تطبيقات تجارية دافعة للنمو الاقتصادي.

ث. النظام المؤسسي والحوافز الاقتصادية: تُعد هذه الركيزة الأساس الذي تقوم عليه الركائز الثلاثة السابقة. وتتمثل في وجود بيئة اقتصادية وتنظيمية تسمح بتدفق المعرفة، وتُدعِّم الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات، وتُشجّع الاستثمارات وأفكار المشاريع الجديدة .ويشمل ذلك مجموعة واسعة من السياسات المتعلقة بالإطار الاقتصادي الكلي، وتنظيم التجارة والتمويل، وسوق العمل، والنظام القضائي، ودرجة سهولة ممارسة الأعمال أو ما يُعرف بتكلفة أداء الأعمال وغيرها، كما تشمل هذه الركيزة أيضاً المتغيّرات الخاصة بالحوكمة الجيّدة، وتتمثل في جودة التشريعات، واحترام القوانين، وفاعلية الحكومة، ودرجة المساءلة والاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد، وحرية الإعلام. ومن هذه السياسات أيضاً ما يلزم لتيسير إتاحة تقنية المعلومات والاتصالات ولخفض التعريفات الجمركية على منتجاتها، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة العاملة في هذه الأنشطة التنافسية.

2- مؤشرات اقتصاد المعرفة :

أنشأ البنك الدولي ما يعرف ب"منهجية تقييم اقتصاد المعرفة" (Knowledge assessment Methodology)(KAM) وهي عبارة عن مؤشرات الهدف منها مساعدة الدول على تحديد الفرص والتحديات في عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة، وتضم هذه المنهجية 109 مؤشرا (أو متغيرا) مقسما على 4 ركائز لقياس أداء الدول في مجال اقتصاد المعرفة، هذا المقياس يمتد من درجة الصفر (0) إلى درجة العشرة (10)، فكلما اقترب المؤشر من العشرة كان ذلك دليلا على مستوى أفضل من اقتصاد المعرفة ويبين على أن الدولة في الطريق الصحيح من التحوّل إلى اقتصاد المعرفة وكلما اقترب المؤشر من الصفر كان ذلك دليلا على الدولة مازالت في بداية الطريق[15].

وهناك ست حالات لعرض وتحليل نتائج هذه المؤشرات والمتمثلة في[16]::(حامد كريم الحداوي، سجاد محمد عطية الجنابي،2013: ص ص 117-118)

أ. بطاقة النتائج الأساسية (Basic scorecard): تحتوي على 14 مؤشرا أساسيا، حيث أن كل أساس من أسس اقتصاد المعرفة له ثلاث مؤشرات، بالإضافة إلى مؤشر المعرفة (KI) الذي يعطي المعدل الأساسي لأداء المؤشرات الرئيسية الثلاثة (الابتكار والتجديد، التعليم والموارد البشرية، تقنية المعلومات والاتصالات وكذلك مؤشر إقتصاد المعرفة (KEI) الذي يقيس أداء كل المؤشرات الرئيسية. بمعنى:

(KEI)=(KI) + مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية؛

(KI)= مؤشر الابتكار والتجديد +مؤشر التعليم والموارد البشرية + مؤشر تقنية المعلومات والاتصالات.

ويستعمل لقياس أداء الدول في مجال اقتصاد المعرفة بناء على الركائز المذكورة أعلاه ولاحتساب مؤشري المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة ويسمح بالمقارنة مع سنة الأساس1995 م

ب. بطاقة النتائج المتخصصة (Custom scorecard): ويحتوي على كل المؤشرات التي تحدد مدى اندماج الدول في اقتصاد المعرفة. ويسمح هذا المقياس باختيار أي من المتغيرات الفرعية ومقارنة ما لا يزيد على ثلاث دول في آن واحد، باستخدام بيانات أحدث سنة متوفرة لمؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة، ويبلغ مجموع المؤشرات الرئيسية ستة مؤشرات وينبثق من كل منها مجموعة مؤشرات فرعية.

ت. المقارنة الزمنية (Overtime-comparaison):تظهر المقارنة الزمنية مقدار تطور الدول من سنة الأساس إلى أحدث سنة متوفرة ويتم تحديث بياناتها باستمرار وتضع خط للمقارنة من45 درجة تكون الدول التي تقع تحت هذا الخط بأن أدائها غير جيد، أما التي تقع فوق الخط فان أدائها جيد. ويتم اختيار ما لا يزيد عن 15 دولة أو مجموعة ويعطي جدول مقارنة بين سنة 1995وأحدث فترة متوفرة. ويتم أيضا استخراج مقدار الفجوة المعرفية في هذا الجدول بين الفترتين وهو الفرق بينهما لمعرفة مدى ارتفاع المؤشر او انخفاضه.

ث. مقارنة دولية (Cross-country comparaison): في هذا المقياس يتم اختيار ما لا يزيد عن 20 دولة لإجراء مقارنة بينها لبعض المرتكزات الأربعة أو جميعها ويسمح للمقارنة مع سنة الأساس 1995 مع أحدث سنة مقارنة متوفرة.

ج. المؤشر العام(KI)و(KEI): يوفر البرنامج جدولا كاملا يحتوي على مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة بشكل عام لجميع الدولالمتوفرة في قاعدة البيانات للبرنامج تم فرزها وفهرستها، وفي حالة فقدان معلومات عن أي من المرتكزات لدولة معينة فلا يتم احتساب المؤشرات لتلك الدولة.

ح. خارطة العالم: في هذا المقياس توجد أسماء الدول بألوان مختلفة كل لون يعكس أداء هذه الدولة ومساهمة كل منها في تحديد الاستعداد العام للمعرفة واقتصاد المعرفة عن طريق خارطة لدول العالم تم ترميزها بستة ألوان يعكس كل لون منها وضع هذه الدول واستعدادها بالنسبة لاقتصاد المعرفة من1995م إلى أحدث سنة متوفرة، ويشير الصفر إلى اقل مستوى والعشرة إلى أعلى مستوى.

وتستخدم الطرق (ت،ث،ج،ح)عندما يكون المطلوب معرفة ومقارنة مؤشر اقتصاد المعرفة لدولة معينة بشكل عام دون الخوض في تفاصيله الفرعية، أما إذا كان المطلوب معرفة تفاصيل المؤشرات وقياسها فيتم ذلك باستخدام إحدى الطريقتين الأولى والثانية لتبقى هي الافضل في اجراء المقارنات الدقيقة.

ثانيا – الإطار التحليلي لاقتصاد المعرفة في الجزائر مع الدول العربية: تتبع تطور وتحليل واقع:

يمكن تتبع تطور وتحليل واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر والدول العربية من خلال تطور مؤشرات الجزائر في اقتصاد المعرفة ومعرفة تصنيف الجزائر والبلدان العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة والمؤشرات الفرعية، فضلا عن متابعة تطورية لمسار مؤشرات الجزائر والدول العربية للفترة (2000م/2012م) وهي على هذا النحو

1-تطور مؤشرات الجزائر في اقتصاد المعرفة لسنوات 1995-2000-2012م:

تقدم ترتيب الجزائر في مؤشر اقتصاد المعرفة بين عامي 2000و2012 م أربعة مراتب لتحتل المرتبة 145/96، وبلغت قيمة المؤشر 3,79 درجة بمقياس 0-1- (الأفضل). في حين أنه بين عامي 2000-1995م شهد ترتيبا تأخر برتبتين لتتراجع الى المركز 110 بينما كانت في المركز 108، وهذا تزامنا مع تراجع في قيمته من 3,5 درجة في سنة 1995م إلى 2,85 درجة في سنة 2000م. ويبن الشكل التالي رقم () مؤشرات اقتصاد المعرفة والمعرفة وترتيب الجزائر في اقتصاد المعرفة

الشكل رقم (1) : مؤشرات اقتصاد المعرفة والمعرفة وترتيب الجزائر في اقتصاد المعرفة

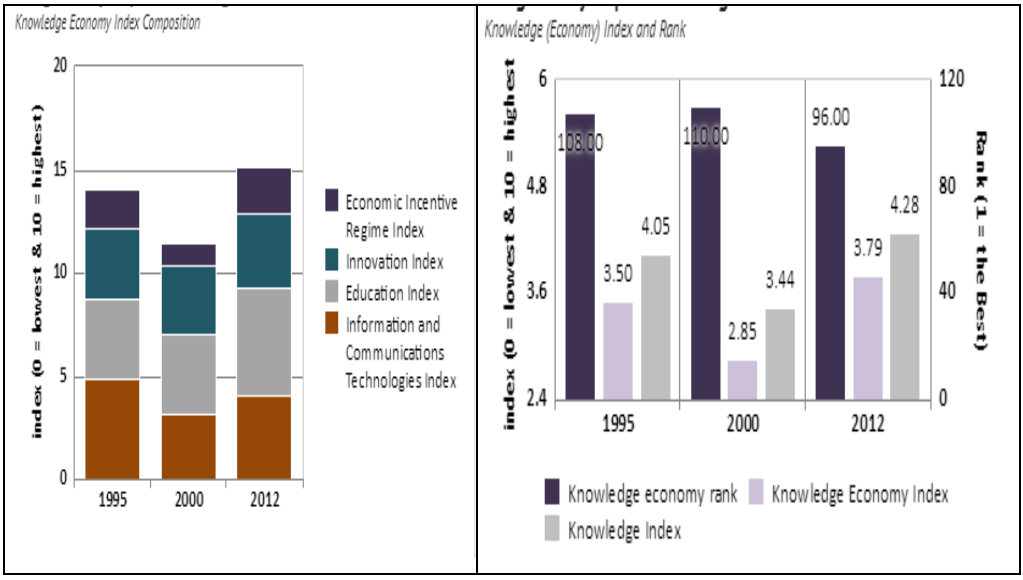

Source :https://knoema.com/okfysj/moving-towards-knowledge-economy?indicator=Economic%20Incentive%20Regime%20Index

2- تصنيف الجزائر والبلدان العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة والمؤشرات الفرعية لسنة 2012م:

من الأشكال والجداول أسفله، واعتمادا على معلومات البنك الدولي وفق منهجية (KAM) ل سنة2012م يتضح مستوى وتصنيف كل دولة عربية في مسارها نحو الاستعداد ل(KE) ومرتكزاته، وبناءا عليه يمكن تصنيف الدول كالتالي:

أ. المستوى الأول مرتفع وفيه تزيد قيمة الدليلين فيه على 6,00 درجة بالنسبة (KE)، و6,40درجة بالنسبة(K) وتتميز بلدان هذه المرتبة بسيادة مستوى متفوق من أنشطة اقتصاد المعرفة، مع البدء بترسيم مجتمع المعرفة.

ب. المستوى الثاني متوسط: وفيه تتراوح فيه قيمة الدليلين بين 3,70-6,00 درجة بالنسبة(KE)، بينما هي محصورة بين 3,60-6,40 درجة بالنسبة (K)، وتتميز بلدان هذه المرتبة بمستوى مقبول في ميدان اقتصاد المعرفة، مع بدء التحول من مجتمع المعلومات باتجاه مجتمع المعرفة. في مستواها الأعلى أما المستوى المنخفض منها في تشمل البلدان التي نجحت في توسيع اقتصاد المعلومات، وبدأت بالتحول نحو إرساء اللبنات الأساسية لاقتصاد المعرفة، مع توفر مقومات مجتمع المعلومات.

ت. المستوى منخفض: تزيد فيه قيمة دليل (KE)عن 0,90وتقل عن3,70 درجة في حين ينحصر قيمة دليل (K)بين 0,84- 3,60 درجة، وتعتبر البلدان التي تنتمي لهذا المجال أنها ما زالت تسعى للوصول إلى مجتمع المعلومات تمهيدا للوصول إلى اقتصاد المعرفة في مستواها الأعلى في حين المستوى الأسفل من هذا التصنيف فهي بلدان غير مصنفة ولا زالت بعيدة عن مجتمع المعلومات.

2- 1- تصنيف البلدان العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة 2012م

شكل (2): والجدول رقم(1)

تصنيف البلدان العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة ٢٠١٢م في خريطة العالم وفي جدول

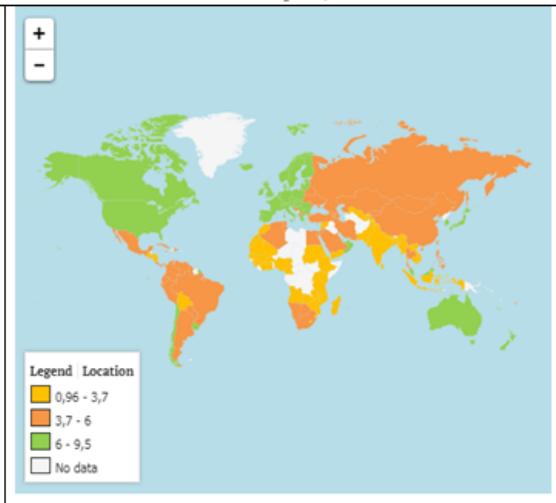

	الدولة	قيمة المؤشر (٢٠١٢م)
مرتفع ٦,٠٠- ٩,٥٠	الامارات	٦,٩٤
	البحرين	٦,٩٠
	عمان	٦,١٤
متوسط ٣,٧٠- ٦,٠٠	السعودية	٥,٩٦
	قطر	٥,٨٤
	الكويت	٥,٣٣
	الأردن	٤,٩٥
	تونس	٤,٥٦
	لبنان	٤,٥٦
	الجزائر	٣,٧٩
	مصر	٣,٧٨
منخفض ٠,٩٠- ٣,٧٠	المغرب	٣,٦١
	سوريا	٢,٧٧
	اليمن	١,٩٢
	موريتانيا	١,٦٥
	السودان	١,٤٨
	جيبوتي	١,٣٤

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

Source: Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 - knoema.com.from: https https://knoema.com/aomssce/knowledge-economy-index. ,(03/09 /2016)

يبن الجدول والشكل السابق أن هناك ثلاث دول فقط تنتمي لمستوى اقتصاد معرفي مرتفع وهي على التوالي الامارات، البحرين وعمان، في حين صنف في المستوى المتوسط ثمان دول تبدأ من الأعلى إلى الأسفل من السعودية، قطر، الكويت، الأردن، تونس، لبنان، الجزائر، مصر كآخر دولة مصنفة في المستوى المتوسط، بينما شمل

التصنيف المنخفض ست دول هي من الأعلى إلى الأسفل عل التوالي: المغرب، سوريا، اليمن، موريتانيا، السودان، جيبوتي كآخر دولة مصنفة في المستوى المنخفض.

وعليه، فالجزائر تصنف ضمن مرحلة مجتمع واقتصاد المعلومات تمهيدا للوصول إلى مجتمع واقتصاد المعرفة.

2- 2- تصنيف البلدان العربية في مؤشر المعرفة لسنة 2012م:

شكل (٣): والجدول رقم(٢)

تصنيف البلدان العربية في مؤشر المعرفة لسنة ٢٠١٢م في خريطة العالم وفي جدول

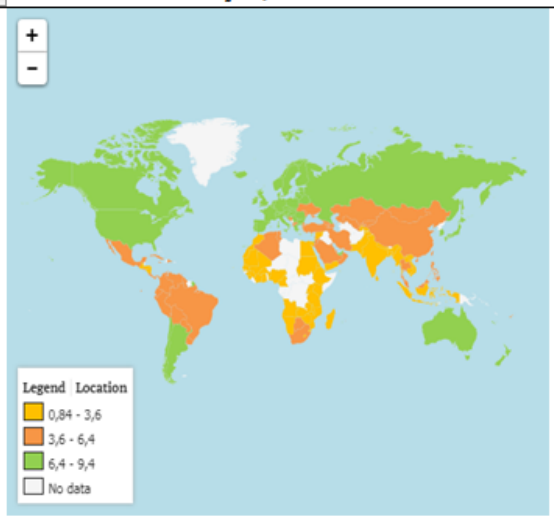

	الدولة	قيمة المؤشر (٢٠١٢م)
مرتفع ٩,٤٠-٦,٤٠	الامارات	٧,٠٩
	البحرين	٦,٩٨
متوسط ٦,٤٠-٣,٦٠	السعودية	٦,٠٥
	عمان	٥,٨٧
	قطر	٥,٥٠
	الكويت	٥,١٥
	تونس	٤,٨٠
	الأردن	٤,٧١
	لبنان	٤,٦٥
	الجزائر	٤,٢٨
منخفض ٣,٦٠-٠,٨٤	مصر	٣,٥٤
	المغرب	٣,٢٥
	سوريا	٣,٠١
	السودان	١,٨٢
	اليمن	١,٥٨
	موريتانيا	١,٥٢
	جيبوتي	١,١٧

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

Source: Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 - knoema.com.from: https https://knoema.com/aomssce/knowledge-economy-index. ,(03/09 /2016)

يبن الجدول والشكل أعلاه، أن هناك دولتين فقط تنتمي لمستوى معرفي مرتفع وهي على التوالي الامارات، البحرين، في حين صنف في المستوى المتوسط ثمان دول تبدأ من الأعلى إلى الأسفل من السعودية، وعمان، قطر، الكويت، تونس، الأردن، لبنان، الجزائر كآخر دولة مصنفة في المستوى المتوسط، بينما شمل التصنيف المنخفض سبع دول هي من الأعلى إلى الأسفل عل التوالي: مصر، المغرب، سوريا، السودان، اليمن، موريتانيا، جيبوتي كآخر دولة مصنفة في المستوى المنخفض.

2- 3- تصنيف البلدان العربية في مؤشر نظام التحفيز الاقتصادي لسنة 2012م:

شكل (٤): والجدول رقم (٣)
تصنيف البلدان العربية في مؤشر نظام التحفيز الاقتصادي لسنة ٢٠١٢م
في خريطة العالم وفي جدول

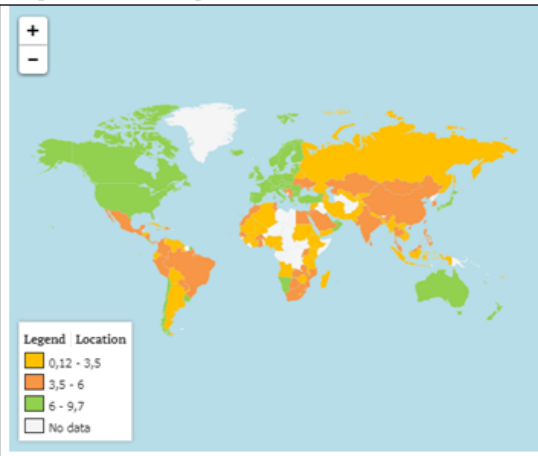

	الدولة	قيمة المؤشر (٢٠١٢م)
مرتفع ٦,٠٠- ٩,٧٠	عمان	٦,٩٦
	قطر	٦,٨٦
	البحرين	٦,٦٩
	الامارات	٦,٥٠
متوسط ٣,٥- ٦,٠٠	الكويت	٥,٨٦
	السعودية	٥,٦٨
	الأردن	٥,٦٥
	المغرب	٤,٦٦
	مصر	٤,٥٠
	لبنان	٤,٢٨
	تونس	٣,٨١
منخفض ٠,١٢- ٣,٥	اليمن	٢,٩١
	الجزائر	٢,٣٣
	موريتانيا	٢,٠٥
	سوريا	٢,٠٤
	جيبوتي	١,٨٥
	السودان	٠,٤٨

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

Source: Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 - knoema.com.from: https https://knoema.com/aomssce/knowledge-economy-index. ,(03/09 /2016)

بين الجدول والشكل أعلاه، أن هناك دول أربعة تنتمي لمستوى مرتفع في مؤشر نظام التحفيز الاقتصادي وهي على التوالي عمان، قطر، البحرين، الامارات، في حين صنف في المستوى المتوسط لهذا المؤشر الفرعي سبع دول تبدأ من الأعلى إلى الأسفل من الكويت، السعودية، الأردن، المغرب، مصر، لبنان، تونس كآخر دولة مصنفة في المستوى المتوسط، بينما شمل التصنيف المنخفض ست دول هي من الأعلى إلى الأسفل عل التوالي: اليمن، الجزائر، موريتانيا، سوريا، جيبوتي، السودان، كآخر دولة مصنفة في المستوى المنخفض.

2- 4- تصنيف البلدان العربية في مؤشر نظام الابداع لسنة 2012م:

شكل (٥): والجدول رقم (٤)
تصنيف البلدان العربية في مؤشر الابداع لسنة ٢٠١٢م
في خريطة العالم وفي جدول

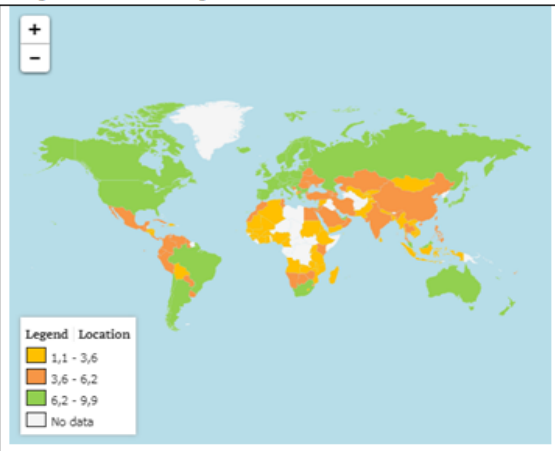

	الدولة	قيمة المؤشر (٢٠١٢م)
مرتفع ٦,٢٠-٩,٩٠	الامارات	٦,٦٠
	قطر	٦,٤٢
متوسط ٣,٦٠-٦,٢٠	عمان	٥,٨٨
	الكويت	٥,٢٢
	تونس	٤,٩٧
	لبنان	٤,٨٦
	البحرين	٤,٦١
	السعودية	٤,١٤
	مصر	٤,١١
	الأردن	٤,٠٥
	المغرب	٣,٦٧
منخفض ١,١٠-٣,٦٠	الجزائر	٣,٥٤
	سوريا	٣,٠٧
	اليمن	١,٩٦
	موريتانيا	١,٦٨
	السودان	١,٤٤
	جيبوتي	١,٤٤

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

Source: Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 - knoema.com.from: https https://knoema.com/aomssce/knowledge-economy-index. ,(03/09 /2016)

يبين الجدول والشكل أعلاه، أن هناك دولتين فقط تنتمي لمستوى مرتفع في مؤشر الابداع وهي على التوالي الامارات، قطر في حين صنف في المستوى المتوسط لهذا المؤشر الفرعي تسع دول تبدأ من الأعلى إلى الأسفل من عمان، الكويت، تونس، لبنان، البحرين، السعودية، مصر، الأردن، المغرب كآخر دولة مصنفة في المستوى المتوسط، بينما شمل التصنيف المنخفض ست دول هي من الأعلى إلى الأسفل عل التوالي: الجزائر، سوريا، اليمن، موريتانيا، السودان، جيبوتي، كآخر دولة مصنفة في المستوى المنخفض.

2- 5- **تصنيف البلدان العربية في مؤشر التعليم لسنة** 2012**م:**

شكل (٦): والجدول رقم(٥)

تصنيف البلدان العربية في مؤشر التعليم لسنة ٢٠١٢م في خريطة العالم وفي جدول

	الدولة	قيمة المؤشر (٢٠١٢م)
مرتفع ٩,٩٠-٦,٣٠	البحرين	٦,٧٨
متوسط ٦,٣٠-٣,٦٠	الامارات	٥,٨٠
	السعودية	٥,٦٥
	الأردن	٥,٥٥
	لبنان	٥,٥١
	الجزائر	٥,٢٧
	عمان	٥,٢٣
	تونس	٤,٥٥
	الكويت	٣,٧٠
منخفض ٣,٦٠-٠,١٧	قطر	٣,٤١
	مصر	٣,٣٧
	سوريا	٢,٤٠
	المغرب	٢,٠٧
	اليمن	١,٦٢
	السودان	٠,٨٤
	جيبوتي	٠,٧٣
	موريتانيا	٠,٧١

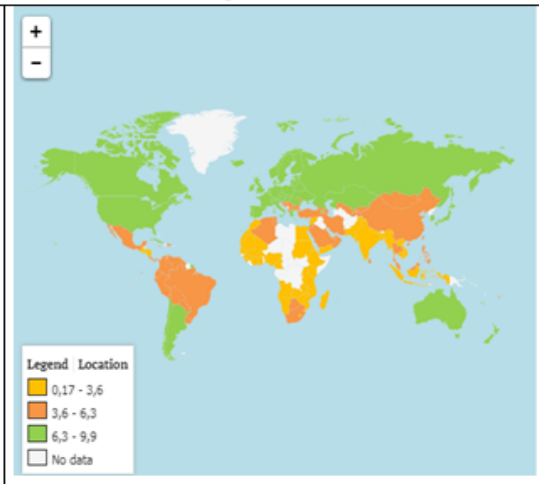

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

Source: Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 - knoema.com.from: https https://knoema.com/aomssce/knowledge-economy-index. ,(03/06 /2017)

يبن الجدول والشكل أعلاه، أن هناك دولة واحدة فقط تنتمي لمستوى مرتفع في مؤشر التعليم وهي البحرين، في حين صنف في المستوى المتوسط لهذا المؤشر الفرعي ثمان دول تبدأ من الأعلى إلى الأسفل من الامارات، السعودية، الأردن، لبنان، الجزائر، عمان، تونس، الكويت كآخر دولة مصنفة في المستوى المتوسط، بينما شمل التصنيف المنخفض ثمان دول هي من الأعلى إلى الأسفل عل التوالي: قطر، مصر، سوريا، المغرب اليمن، السودان، جيبوتي، موريتانيا كآخر دولة مصنفة في المستوى المنخفض.

2- 6- تصنيف البلدان العربية في مؤشر تقنية المعلومات لسنة 2012م:

شكل (٧): والجدول رقم (٦)

تصنيف البلدان العربية في مؤشر تقنية المعلومات لسنة ٢٠١٢م

في خريطة العالم وفي جدول

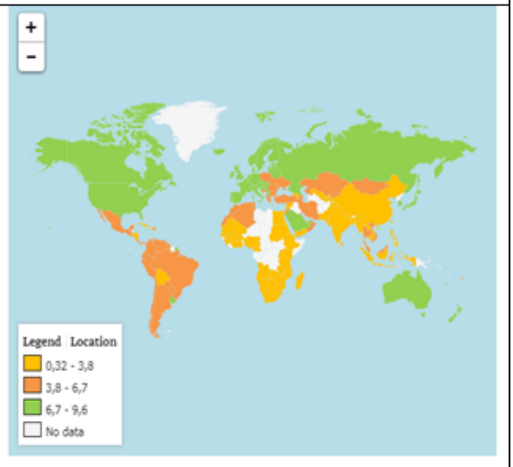

	الدولة	قيمة المؤشر (٢٠١٢م)
مرتفع ٩,٦٠-٦,٧٠	البحرين	٩,٥٤
	الامارات	٨,٨٨
	السعودية	٨,٣٧
متوسط ٦,٧٠-٣,٨٠	قطر	٦,٦٥
	الكويت	٦,٥٣
	عمان	٦,٤٩
	تونس	٤,٨٩
	الأردن	٤,٥٤
	الجزائر	٤,٠٤
	المغرب	٤,٠٢
منخفض ٣,٨٠-٠,٣٢	لبنان	٣,٥٨
	سوريا	٣,٥٥
	السودان	٣,١٦
	مصر	٣,١٢
	موريتانيا	٢,١٨
	جيبوتي	١,٣٣
	اليمن	١,١٧

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

Source: Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 - knoema.com.from: https

https://knoema.com/aomssce/knowledge-economy-index. ,(03/٠٩ /2016)

يبن الجدول والشكل أعلاه، أن هناك ثلاث دول عربية تنتمي للمستوى المرتفع في مؤشر تقنية المعلومات وهي على التوالي البحرين، الامارات، السعودية في حين صنف في المستوى المتوسط لهذا المؤشر الفرعي سبع دول تبدأ من الأعلى إلى الأسفل من قطر، الكويت، عمان، تونس، الأردن، الجزائر، المغرب كآخر دولة مصنفة في المستوى المتوسط، بينما شمل التصنيف المنخفض سبع دول هي من الأعلى إلى الأسفل عل التوالي: لبنان، سوريا، السودان، مصر، موريتانيا ، جيبوتي، اليمن كآخر دولة مصنفة في المستوى المنخفض.

3- متابعة تطورية لمسار مؤشرات الجزائر والدول العربية للفترة (2000م/2012م):

من خلال الدراسات التي أجريت حول مدى استعداد الدول في تطبيق اقتصاد المعرفة فإن القياس العام ل (KEI)و(KI)هو الأفضل، ومن خلال الجداول التالية يتم تتبع تطور هذه المؤشرات في الجزائر والدول العربية خلال الفترة (2000م-2012م).

3- 1- تطور مؤشر اقتصاد المعرفة في الجزائر مع الدول العربية للفترة (2000م/2012م):

جدول رقم(٧): مرتكز اقتصاد المعرفة

الدولة	قيمة المؤشر (٢٠١٢م)	الترتيب العربي (٢٠١٢م)	قيمة المؤشر (٢٠٠٠م)	الترتيب العربي (٢٠٠٠م)	الترتيب العالمي (٢٠٠٠م)	الترتيب العالمي (٢٠١٢م)	التغير بالمؤشر	التغير في الترتيب العالمي
الجزائر	٣,٧٩	١٠	٢,٨٥	١٢	١٠٩	٩٦	٠,٩٤	+١٣
الامارات	٦,٩٤	١	٦,٠٥	٣	٤٨	٤٢	٠,٨٩	+٦
البحرين	٦,٩٠	٢	٦,٨٥	١	٤١	٤٣	٠,٠٥	-٢
عمان	٦,١٤	٣	٥,٢٨	٦	٦٥	٤٧	٠,٨٦	+١٨
السعودية	٥,٩٦	٤	٤,٦٠	٨	٧٦	٥٠	١,٣٦	+٢٦
قطر	٥,٨٤	٥	٦,٠١	٤	٤٩	٥٤	-٠,١٧	-٥
الكويت	٥,٣٣	٦	٦,١٦	٢	٤٦	٦٤	-٠,٨٣	-١٨
الأردن	٤,٩٥	٧	٥,٥٨	٥	٥٧	٧٥	-٠,٦٣	-١٨
تونس	٤,٥٦	٨	٤,١٥	١٠	٨٩	٨٠	٠,٤١	+٩
لبنان	٤,٥٦	٩	٤,٩٥	٧	٦٨	٨١	-٠,٣٩	-١٣
مصر	٣,٧٨	١١	٤,٢٩	٩	٨٨	٩٧	-٠,٥١	-٩
المغرب	٣,٦١	١٢	٣,٧٤	١١	٩٢	١٠٢	-٠,١٣	-١٠
سوريا	٢,٧٧	١٣	٢,٨٥	١٢	١١٠	١١١	-٠,٠٨	-١
اليمن	١,٩٢	١٤	١,٩٨	١٤	١٢٧	١٢١	-٠,٠٦	+٦
موريتانيا	١,٦٥	١٥	٢,٠٩	١٣	١٢٢	١٣٣	-٠,٤٤	-١١
السودان	١,٤٨	١٦	١,٣٥	١٦	١٣٨	١٣٧	٠,١٣	+١
جيبوتي	١,٣٤	١٧	١,٥٩	١٥	١٣٥	١٣٨	-٠,٢٥	-٣

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير:

مؤسسة بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(٢٠١٤):تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠١٤ بعنوان الشباب وتوطين المعرفة،دار الغرير للطباعة والنشر: دبي، الامارات العربية المتحدة، ص ٢٥٠.

Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 - knoema.com.from: https

https://knoema.com/aomssce/knowledge-economy-index.(03/٠٧/2017)

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح أن خمس دول عربية ومنها الجزائر حققت تقدم في ترتيبها العالمي لمؤشر اقتصاد المعرفة من بين 145 دولة داخلة في التصنيف، وكان أحسن أداء متجلى في أداء المملكة العربية السعودية بتقدم يقدر ب26 رتبة

(76/50)، ثم عمان بتقدم 18 رتبة(65/47) ، ثم الجزائر بتقدم 13 رتبة(121/127)، ثم السودان بمرتبة واحدة(138/137).

فيما كان تأخر 10 دولة عربية في ترتيبها العالمي لمؤشر اقتصاد المعرفة من بين 145 دولة داخلة في التصنيف، وكان أسوء أداء لكل من الكويت والأردن ب 18 رتبة على التوالي (64/46)، (75/57)، وأقل قيمة شهدتها سوريا بتأخر مرتبة واحدة (111/110).

أما في الترتيب على المستوى العربي فتحتل الامارات المرتبة الأولى بين 17 دولة عربية داخلة في التصنيف بقيمة 6,94 درجة تليها البحرين 6,90 درجة وآخرها جيبوتي بقيمة 1,34 درجة . أما الجزائر فانها تنتمي الى النصف الأخير برتبة (17/10) وبقيمة 3,79 درجة من 10 كأقصى قيمة.

والأولى عربيا فهي تحتل المرتبة (145/48)عالميا والأخيرة عربيا تحتل المرتبة(145/135) عالميا.

2-3-تطور مؤشر المعرفة في الجزائر مع الدول العربية للفترة (2000م/2012م):

جدول رقم(8): تطور مؤشر المعرفة في الجزائر مع الدول العربية للفترة (2000م/2012م

جدول رقم(٧): مرتكز اقتصاد المعرفة								
الدولة	قيمة المؤشر (٢٠١٢م)	الترتيب العربي (٢٠١٢م)	قيمة المؤشر (٢٠٠٠م)	الترتيب العربي (٢٠٠٠م)	الترتيب العالمي (٢٠٠٠م)	الترتيب العالمي (٢٠١٢م)	التغير بالمؤشر	التغير في الترتيب العالمي
الجزائر	٣,٧٩	١٠	٢,٨٥	١٢	١٠٩	٩٦	٠,٩٤	+١٣
الامارات	٦,٩٤	١	٦,٠٥	٣	٤٨	٤٢	٠,٨٩	+٦
البحرين	٦,٩٠	٢	٦,٨٥	١	٤١	٤٣	٠,٠٥	-٢
عمان	٦,١٤	٣	٥,٢٨	٦	٦٥	٤٧	٠,٨٦	+١٨
السعودية	٥,٩٦	٤	٤,٦٠	٨	٧٦	٥٠	١,٣٦	+٢٦
قطر	٥,٨٤	٥	٦,٠١	٤	٤٩	٥٤	-٠,١٧	-٥
الكويت	٥,٣٣	٦	٦,١٦	٢	٤٦	٦٤	-٠,٨٣	-١٨
الأردن	٤,٩٥	٧	٥,٥٨	٥	٥٧	٧٥	-٠,٦٣	-١٨
تونس	٤,٥٦	٨	٤,١٥	١٠	٨٩	٨٠	٠,٤١	+٩
لبنان	٤,٥٦	٩	٤,٩٥	٧	٦٨	٨١	-٠,٣٩	-١٣
مصر	٣,٧٨	١١	٤,٢٩	٩	٨٨	٩٧	-٠,٥١	-٩
المغرب	٣,٦١	١٢	٣,٧٤	١١	٩٢	١٠٢	-٠,١٣	-١٠
سوريا	٢,٧٧	١٣	٢,٨٥	١٢	١١٠	١١١	-٠,٠٨	-١
اليمن	١,٩٢	١٤	١,٩٨	١٤	١٢٧	١٢١	-٠,٠٦	+٦
موريتانيا	١,٦٥	١٥	٢,٠٩	١٣	١٢٢	١٣٣	-٠,٤٤	-١١
السودان	١,٤٨	١٦	١,٣٥	١٦	١٣٨	١٣٧	٠,١٣	+١
جيبوتي	١,٣٤	١٧	١,٥٩	١٥	١٣٥	١٣٨	-٠,٢٥	-٣

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير:

مؤسسة بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(٢٠١٤):تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠١٤ بعنوان الشباب وتوطين المعرفة،دار الغرير للطباعة والنشر: دبي، الامارات العربية المتحدة، ص ٢٥٠.

Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 - knoema.com.from: https

https://knoema.com/aomssce/knowledge-economy-index.,(03/٠٧/2017)

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح أن خمس دول عربية ومنها الجزائر حققت تقدم في ترتيبها العربي لمؤشر المعرفي من بين 17 دولة داخلة في التصنيف، وكان أحسن أداء متجلى في أداء الامارات بتقدم يقدر ب5 رتب (6/1) مع أكبر زيادة في تغير الحاصل في قيمة المؤشرالمعرفي يقدر ب1,53+ درجة ، ثم السعودية وعمان وتونس بتقدم 4 رتب على الترتيب(7/3) ،(8/4)،(11/7) و السودان بتقدم 2 رتب (16/14).

فيما كان تأخر 8دولة عربية في ترتيبها العربي لمؤشر المعرفي من بين 17 دولة داخلة في التصنيف، وكان أسوء أداء لكل من الكويت والأردن ولبنان ب 4 رتبة على التوالي (2/6) ،(4/8) ،(5/9)مع أكبر تأخر في تغير الحاصل في قيمة المؤشرالمعرفي للأردن يقدر0,97- درجة ، وأقل تأخر شهدته البحرين واليمن وموريتانيا بمرتبة واحدة على التوالي(1/2)،(14/15)،(15/16). مع ملاحظة محافظة كل من الجزائروالمغرب وسوريا و جيبوتي على مراتبها على الترتيب10، 12، 13، 17.

أما في الترتيب على المستوى العربي فتحتل الامارات المرتبة الأولى بين 17 دولة عربية داخلة في التصنيف و(145/41) عالميا بقيمة 7,09 درجة تليها البحرين 6,98 درجة وبرتبة (145/41) عالميا وآخرها جيبوتي بقيمة 1,17 درجة وبترتيب (145/139). أما الجزائر فإنها تنتمي الى النصف الأخير برتبة (17/10) وبقيمة 4,28 درجة من 10 كأقصى قيمة. وبرتبة (145/95) عالميا.

3- 3- تطور المؤشر الفرعية لاقتصاد المعرفة في الجزائر مع الدول العربية للفترة (2000م/2012م):

من خلال التحليل الجزئي لمكونات (KE) يتم تتبع تطور مسار المؤشرات الفرعية ل(KE) المعبرة عن المستوى الكلي للمرتكزات الدول العربية، على الترتيب التالي التطور الحاصل في المؤشر الفرعي لمرتكز الحوافز الاقتصادية، الابداع، التعليم ، وتقنية المعلومات.

أ. تطور المؤشر الفرعي الحوافز الاقتصادية للجزائر مع الدول العربية للفترة (2000م/2012م):

جدول رقم (9): تطور مرتكز الحوافز الاقتصادية للدول العربية للفترة (2000م/2012م):

الدولة	قيمة المؤشر 2012م	الترتيب العربي 2012م	قيمة المؤشر 2000م	الترتيب العربي 2000م	الترتيب العالمي 2012م	التغير بالمؤشر	التغير في الترتيب العربي
الجزائر	2,33	13	1,09	16	115	1,24	+3
عمان	6,96	1	7,51	1	44	-0,55	-
قطر	6,86	2	6,64	5	45	0,22	+3
البحرين	6,69	3	7,45	3	48	-0,76	-
الامارات	6,50	4	7,51	1	50	-1,01	-3
الكويت	5,86	5	7,00	4	54	-1,14	-1
السعودية	5,68	6	4,40	8	60	1,28	+2
الأردن	5,65	7	5,28	6	62	0,37	-1
المغرب	4,66	8	4,99	7	72	-0,33	-1
مصر	4,50	9	3,68	10	73	0,82	+1
لبنان	4,28	10	3,04	11	79	1,24	+1
تونس	3,81	11	3,89	9	96	-0,08	-2
اليمن	2,91	12	2,07	13	107	0,84	+1
موريتانيا	2,05	14	2,72	12	205	-0,67	-2
سوريا	2,04	15	1,72	15	121	0,32	-
جيبوتي	1,85	16	2,07	13	124	-0,22	-3
السودان	0,48	17	0,54	17	142	-0,06	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير:

مؤسسة بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2014):تقرير المعرفة العربي لعام 2014 بعنوان الشباب وتوطين المعرفة،دار الغرير للطباعة والنشر: دبي، الامارات العربية المتحدة، ص 250

Source: Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 - knoema.com.from: https https://knoema.com/aomssce/knowledge-economy-index. ,(03/09 /2016)

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح أن ست دول عربية ومنها الجزائر حققت تقدم في ترتيبها العربي لمؤشر الفرعي الحوافز الاقتصادية من بين 17 دولة داخلة في التصنيف، وكان أحسن أداء متجلى في أداء الجزائر بتقدم يقدر ب3 رتب (16/13) ، مع أكبر زيادة في تغير الحاصل في قيمة المؤشرالفرعي الحوافز الاقتصادية يقدر ب1,28+ درجة لصالح السعودية . وشاركت قطر الجزائر بتقدم 3 مراتب (5/2) ، في حين حققت السعودية تقدم ب 2 مرتبة(8/6)، وتشاركت كل من مصر ولبنان واليمن في صورة تقدم بمرتبة واحدة على الترتيب التالي(10/9)،(11/10)،(13/12)

فيما كان تأخر 6دول عربية في ترتيبها العربي المؤشرالفرعي الحوافز الاقتصادية من بين 17 دولة داخلة في التصنيف، وكان أسوء أداء لكل من الامارات وجيبوتي ب 3 رتب على التوالي (1/4) ،(13/16)مع أكبر تأخر في تغير الحاصل في قيمة المؤشرالفرعي لنظام الحوافز الاقتصادية للكويت يقدر1,14- درجة ، وأقل تأخر شهدته الكويت، الأردن، المغرب بمرتبة واحدة على التوالي(4/5)،(6/7)،(7/8). مع ملاحظة تأخر كل من تونس وموريتانيا بمرتبتين ، ومحافظة كل من الجزائروالمغرب وسوريا و جيبوتي على مراتبها على الترتيب10، 12، 13، 17.

أما في الترتيب على المستوى العربي فتحتل عمان المرتبة الأولى بين 17 دولة عربية داخلة في التصنيف و(145/44) عالميا بقيمة 6,96درجة تليها قطر ب 6,86 درجة وبرتبة (145/45) عالميا وآخرها السودان بقيمة 0,48 درجة وبترتيب عالمي (145/142). أما الجزائر فإنها تنتمي الى النصف الأخير برتبة (17/13) وبقيمة 2,33درجة من 10 كأقصى قيمة. وبرتبة (145/115) عالميا. وبالتالي فهو اسوء الإنجازات المحققة في المؤشرات الفرعية ل(KE.)

ب.تطور المؤشر الفرعي الابداع للجزائر مع الدول العربية للفترة (2000م/2012م):

جدول رقم (١٠): مرتكز نظم الابداع

الدولة	قيمة المؤشر (٢٠١٢م)	الترتيب العربي (٢٠١٢م)	قيمة المؤشر (٢٠٠٠م)	الترتيب العربي (٢٠٠٠م)	الترتيب العالمي (٢٠١٢م)	التغير بالمؤشر	التغير في الترتيب العربي
الجزائر	٣,٥٤	١٢	٣,٢٥	١٢	٨٨	٠,٢٩	-
الامارات	٦,٦٠	١	٤,٣٢	٧	٤٦	٢,٢٨	+٦
قطر	٦,٤٢	٢	٥,٥١	٣	٧٠	٠,٩١	+١
عمان	٥,٨٨	٣	٤,٢٥	٨	٥٧	١,٦٣	+٥
الكويت	٥,٢٢	٤	٥,٣٨	٤	٧١	-٠,١٦	-
تونس	٤,٩٧	٥	٤,٢٤	٩	٨٤	٠,٧٣	-٤
لبنان	٤,٨٦	٦	٤,٤٧	٦	٨٥	٠,٣٩	-
البحرين	٤,٦١	٧	٦,٣٧	١	٤٩	-١,٧٦	-٦
السعودية	٤,١٤	٨	٤,٢٤	٩	٦٤	-٠,١٠	+١
مصر	٤,١١	٩	٥,٠٣	٥	٩٦	-٠,٩٢	-٤
الأردن	٤,٠٥	١٠	٦,٢٠	٢	٧٥	-٢,١٥	-٨
المغرب	٣,٦٧	١١	٤,٠٤	١١	٩٩	-٠,٣٧	-
سوريا	٣,٠٧	١٣	٣,٥٣	١٢	١٠٧	-٠,٤٦	-١
اليمن	١,٩٦	١٤	١,٥٨	١٤	١٢٦	٠,٣٨	-
موريتانيا	١,٦٨	١٥	١,٦٦	١٣	١٣٦	٠,٠٢	-٢
جيبوتي	١,٤٤	١٦	١,٣٤	١٦	١٤١	٠,٠١	-
السودان	١,٤٤	١٦	١,٣٨	١٥	١٤٢	٠,٠٦	-١

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير:

- مؤسسة بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(٢٠١٤):تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠١٤ بعنوان الشباب وتوطين المعرفة،دار الغرير للطباعة والنشر: دبي، الامارات العربية المتحدة، ص ٢٥١.-

Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 - knoema.com.from:

https https://knoema.com/aomssce/knowledge-economy-index.,(03/٠٩ /2016)

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح أن أربع دول عربية حققت تقدم في ترتيبها العربي لمؤشر الفرعي للابداع من بين 17 دولة داخلة في التصنيف، وكان أحسن أداء متجلى في أداء الامارات بتقدم يقدر ب6 رتب (17/1) ، مع أكبر زيادة في تغير الحاصل في قيمة المؤشرالفرعي الابداع يقدر ب2,28+ درجة لصالحها. بينما عمان حققت تقدم ب5 مراتب (8/3) ، في حين تشاركت كل من قطر والسعودية بتقدم ب 1 مرتبة على الترتيب(3/2) ، (9/8).

فيما كان تأخر 7دول عربية في ترتيبها العربي لمؤشر الفرعي الابداع من بين 17 دولة داخلة في التصنيف، وكان أسوء أداء للاردن ب 8 رتب مع أكبر تأخر في تغير الحاصل في قيمة المؤشرالفرعي للابداع لها بمقدار 2,15- درجة ، وأقل تأخر شهدته سوريا،السودان بمرتبة واحدة على التوالي(12/13)،(15/16). مع ملاحظة تأخر البحرين ب 6 مراتب (1/7) ومصر ب4 مراتب(5/9)، وموريتانيا بتأخر 2 مرتبة (13/15)، ومحافظة كل من الجزائروالكويت والمغرب و اليمن وجيبوتي على مراتبها على الترتيب12، 4، 11، 14 ، 16.

أما في الترتيب على المستوى العربي فتحتل الامارات المرتبة الأولى بين 17 دولة عربية داخلة في التصنيف و(145/46) عالميا بقيمة 6,60درجة تليها قطر ب 6,42 درجة وبرتبة (145/70) عالميا وآخرها السودان بقيمة 1,44درجة وبترتيب عالمي (145/142). أما الجزائر فإنها تنتمي الى النصف الأخير برتبة (17/12) وبقيمة 3,54درجة من 10 كأقصى قيمة. وبرتبة (145/88) عالميا. وبالتالي فهو ثاني اسوء الإنجازات المحققة في المؤشرات الفرعية ل(KE.)

ج. تطور المؤشر الفرعي التعليم للجزائر مع الدول العربية للفترة (2000م/2012م):

جدول رقم (11):مرتكز التعليم والموارد البشرية

الدولة	2012م	الترتيب العربي 2012م	2000م	الترتيب العربي 2000م	الترتيب العالمي 2012م	التغير بالمؤشر	التغير في الترتيب العربي
الجزائر	5,27	6	3,96	11	71	1,31	+5
البحرين	6,78	1	6,34	1	45	0,44	-
الامارات	5,80	2	4,44	7	55	1,36	+5
السعودية	5,65	3	4,28	8	58	1,37	+5
الأردن	5,55	4	5,62	3	63	-0,07	-1
لبنان	5,51	5	5,77	2	64	-0,26	-3
عمان	5,23	7	4,22	9	74	1,01	+2
تونس	4,55	8	3,92	10	89	0,63	+2
الكويت	3,70	9	5,17	4	98	-1,47	-5
قطر	3,41	10	4,85	5	101	-1,44	-5
مصر	3,37	11	4,66	6	102	-1,29	-5
سوريا	2,40	12	2,57	12	109	-0,17	-
المغرب	2,07	13	2,02	13	115	0,05	-
اليمن	1,62	14	1,96	14	124	-0,34	-
السودان	0,84	15	1,38	15	134	-0,54	-
جيبوتي	0,73	16	0,35	17	137	0,38	+1
موريتانيا	0,71	17	1,19	16	138	-0,48	-1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير:

مؤسسة بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2014):تقرير المعرفة العربي لعام 2014 بعنوان الشباب وتوطين المعرفة،دار الغرير للطباعة والنشر: دبي، الامارات العربية المتحدة، ص 251.

Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 - knoema.com.from: https https://knoema.com/aomssce/knowledge-economy-index. ,(03/09 /2016)

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح أن ست دول عربية حققت تقدم في ترتيبها العربي لمؤشر الفرعي التعليم من بين 17 دولة داخلة في التصنيف، وكان أحسن أداء متجلى مشاركة في أداء كل من الجزائر و الامارات والسعودية بتقدم يقدر ب5 رتب على الترتيب (11/6) ،(7/2)،(8/3)، مع أكبر زيادة في تغير الحاصل في قيمة المؤشرالفرعي التعلم يقدر ب 1,37+ درجة لصالح السعودية. بينما تشاركت كل من عمان وتونس في تحقيق تقدم ب2 مراتب على الترتيب(9/7)،(10/8)، في حين حققت جيبوتي تقدم ب 1 مرتبة على (17/16) .

فيما كان تأخر ست دول عربية في ترتيبها العربي لمؤشر الفرعي التعليم من بين 17 دولة داخلة في التصنيف، وكان أسوء أداء مشاركة بين 3 دول وهي الكويت ، قطر، مصر ب 5 رتب على الترتيب التالي (4/9)،(5/10)،(5/10) مع أكبر تأخر في تغير الحاصل في قيمة المؤشرالفرعي للتعليم بمقدار 1,47-درجة لصالح الكويت، وأقل تأخر شهدته بين الأردن وموريتانيا بمرتبة واحدة على التوالي(1/4) ،(16/17). مع ملاحظة تأخر لبنان ب 3 مراتب (2/5) . ومحافظة كل من البحرين وسوريا والمغرب واليمن والسودان على مراتبها على الترتيب1، 12، 14، 15، 16.

أما في الترتيب على المستوى العربي فتحتل البحرين المرتبة الأولى بين 17 دولة عربية داخلة في التصنيف وبترتيب (145/45) عالميا وبقيمة 6,78درجة تليها الامارات ب 5,80 درجة وبرتبة (145/55) عالميا وآخرها موريتانيا بقيمة 0,71درجة وبترتيب عالمي (145/138). أما الجزائر فإنها تنتمي الى النصف الأول برتبة (17/6) وبقيمة 5,27درجة من 10 كأقصى قيمة. وبرتبة (145/71) عالميا. وبالتالي فهو أفضل الإنجازات المحققة في المؤشرات الفرعية ل(KE.)

د. تتطور المؤشر الفرعي تقنية المعلومات للجزائر مع الدول العربية للفترة (2000م/2012م):

جدول رقم (12): مرتكز تقنية المعلومات

الدولة	قيمة المؤشر 2012م	الترتيب العربي 2012م	قيمة المؤشر 2000م	الترتيب العربي 2000م	الترتيب العالمي 2012م	التغير بالمؤشر	التغير في الترتيب
الجزائر	4,04	9	3,11	13	89	0,93	+4
البحرين	9,54	1	7,26	2	1	2,28	+1
الامارات	8,88	2	7,92	1	12	0,96	-1
السعودية	8,37	3	5,49	6	21	2,88	+3
قطر	6,65	4	7,05	4	51	-0,40	-
الكويت	6,53	5	7,09	3	54	-0,56	-2
عمان	6,49	6	5,12	8	55	1,37	+2
تونس	4,89	7	4,54	9	79	0,35	+2
الأردن	4,54	8	5,22	7	87	-0,68	-1
المغرب	4,02	10	3,93	10	90	0,09	-
لبنان	3,58	11	6,49	5	99	-2,91	-6
سوريا	3,55	12	3,58	12	100	-0,03	-
السودان	3,16	13	2,1	17	104	1,06	+4
مصر	3,12	14	3,77	11	106	-0,65	-3
موريتانيا	2,18	15	2,81	14	117	-0,63	-1
جيبوتي	1,33	16	2,6	15	129	-1,27	-1
اليمن	1,17	17	2,3	16	132	-1,13	-1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير:

مؤسسة بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2014):تقرير المعرفة العربي لعام 2014 بعنوان الشباب وتوطين المعرفة،دار الغرير للطباعة والنشر: دبي، الامارات العربية المتحدة، ص 251.

Source: Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 - knoema.com.from: https https://knoema.com/aomssce/knowledge-economy-index. ,(03/09 /2016)

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح أن 6 دول عربية حققت تقدم في ترتيبها العربي لمؤشر الفرعي لتقنية المعلومات بين 17 دولة داخلة في التصنيف، وكان أحسن أداء متجلى مشاركة في أداء كل من الجزائر و السودان بتقدم يقدر ب4 رتب على الترتيب (13/9)،(17/13) مع أكبر زيادة في تغير الحاصل في قيمة المؤشرالفرعي لتقنية المعلومات يقدر ب 2,88+ درجة لصالح السعودية. وهي التي حققت تقدم ب3 مراتب (6/3)، بينما تشاركت كل من عمان وتونس في تحقيق تقدم ب2 مراتب على الترتيب(8/6)،(9/7)، في حين حققت البحرين تقدم ب 1 مرتبة (2/1).

فيما كان تأخر ثمان دول عربية في ترتيبها العربي لمؤشر الفرعي لتقنية المعلومات من بين 17 دولة داخلة في التصنيف، وكان أسوء أداء للبنان بتأخر 6 رتب (5/11) مع أكبر تأخر في تغير الحاصل في قيمة المؤشرالفرعي لتقنية المعلومات بمقدار 2,91-درجة لصالحها، وأقل تأخر شهدته مشاركة 5 دول الامارات ، الأردن وموريتانيا جيبوتي واليمن بمرتبة واحدة على التوالي(1/2)،(7/8)،(14/15)، (15/16)،(16/17) ،مع ملاحظة تأخر مصر ب 3 مراتب (11/14) . ومحافظة كل قطر ولبنان وسوريا على مراتبها على الترتيب4، 10، 12.

أما في الترتيب على المستوى العربي فتحتل البحرين المرتبة الأولى بين 17 دولة عربية داخلة في التصنيف وبترتيب (145/1) عالميا وبقيمة 9,54درجة وهو أفضل انجاز عربي على مستوى كل المؤشرات الفرعية، تليها الامارات ب 8,88 درجة وبرتبة (145/12) عالميا وآخرها اليمن بقيمة 1,17درجة وبترتيب عالمي (145/132). أما الجزائر فإنها تنتمي الى النصف الأول برتبة (17/9) وبقيمة 5,27درجة من 10 كأقصى قيمة. وبرتبة (145/89) عالميا. وبالتالي فهو ثاني أفضل الإنجازات المحققة في المؤشرات الفرعية ل(KE.)

خلاصة واستنتاجات:

من خلال الدراسة التحليلية التطورية لمؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة والمؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة يلاحظ تباين مستويات الدول العربية في مسيرتها التطورية وفروق شاسعة تدعو لمزيد من القلق نظرا لتخلفها الشديد ما يلزم وقت أكبر لتعديل وضعيتها مما يفقدها وقت يزيد من تخلفها وابتعادها عن ركب الدول الناشئة سريعة النمو.

وعلى مستوى المؤشرات الفرعية يلاحظ عدم تزامن وتوافق في التطور والاستعداد وهذا له تأثير سلبي ، مع وجود فارق مسافة أو فجوة معرفية بين الدول العربية فيما بينها وكذلك بين الأولى عالميا. وهو ما يستدعي تعديل الوضع في اقرب وقت لتفعيل المسيرة التطورية.

المصادر:

1 -Ian Brinkley, (2006), Defining the knowledge economy, Knowledge economy programmed, report. ,p: 6, from:http://www.theworkfoundation.com/assets/docs/publications/65_defining%20knowledge%20economy.pdf, at valuable(12\06\2012).

2- محمد سيد سلطان، (2016م-1437هجري): تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة :آليات الإندماج ومتطلبات النمو المعرفي، المنتدى الإعلامي السنوي السابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 9، متوفر على الموقع : https://samc.ksu.edu.sa/sites/samc.ksu.edu.../bhth-mhmd_syd.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2017/01/12).

3- محمد سيد سلطان، (2016م-1437هجري): مرجع نفسه ، ص9

4- محمد سيد سلطان، (2016م-1437هجري): مرجع نفسه ، ص 9،

[5]- وزارة الاقتصاد والتخطيط، (2010-2014): الاقتصاد القائم على المعرفة، خطة التنمية التاسعة، الفصل5، المملكة العربية السعودية، ص75، متوفر على الموقع:
https://www.mep.gov.sa/ar/AdditionalDocuments/Plans/9th/%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D

، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2016/06/15).

[6] -Ismail Seki, (2008), The Importance of ICT for the Knowledge Economy: A Total Factor Productivity Analysis for Selected OECD Countries, International Conference on Emerging Economic Issues in a Globalizing World, Izmir, Turkey , p73 .

، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2016/06/15).

[7]- المحروق ماهر حسن، (2009) : دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية لتنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، منظمة العمل العربية، دمشق، جويلية: 6-7، ص: 9 ، متوفر على الموقع : alolabor.org/wp-content/uploads/.../maher_hasan_mahruq.doc ، تم الاطلاع عليه: بتاريخ(2013/01/10).

[8] -Walter. W. powell, and Kaisa Snellman, (2004), The Knowledge Economy, Annual Review of Sociology, Vol. 30,p: 201 .

[9]- عبد الله ايناس(2015)، اقتصاد المعرفة: أربعة محفزات خليجية لتطوير الاقتصاد الرقمي، متوفر على الموقع: www.futurecenter.ae/analys.php?analys=371، (10-05-2017).

[10]- نجاة محمد سعيد الصائغ، (2013): دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، عمان: الاردن، مجلد 02، العدد 09، ص 4.

[11]- مرال توليان،(2006): مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطويرها، المعهد العربي للتطوير والبحوث الإحصائية، ص 10.

[12]- محمد مراياتي،(2005): الاقتصاد الجديد : الاقتصاد المبني على المعرفة(ماهية الاقتصاد الجديد)، المؤتمر الأول للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الإسكوا و جامعة السلطان قابوس وغرفة تجارة وصناعة ، مسقط :عمان، 2-3 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 ، ص:5.

[13]- محمد جبار طاهر الشمري،(2008): دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي/مصر أنموذجاً- مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكوفة: العراق، مجلد 02، العدد 10، ص-ص:6-7.

[14]- منتدى الرياض الاقتصادي،(2015): دراسة تطوير قطاع تقنية المعلومات كمُحرّك ومُحفّز للتنمية والتحوّل إلى اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية، الدورة السابعة بعنوان: نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الرياض: المملكة العربية السعودية، ص ص 29-30.

15- العشعاشي عبد الحق، (2013): دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة: حالة الجزائر، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF)النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي9-10 سبتمبر، اسطنبول، تركيا. متوفر على الموقع: 9icief.sesric.org/.../Session4/6%20-%20131-%20Abdelheq%20Lac.، (2016/06/02) .

16- حامد كريم الحداوي، سجاد محمد عطية الجنابي،2013: لفجوة المعرفية بين الدول العربية والأجنبية بحسب منهجية تقييم المعرفة(KAM) ص ص 109-126، متوفر على الموقع: www.iasj.net/iasj?func=article&aId=76892، (2016/06/08) .